# حقوق الإنسان رؤى ( فلسفية – أخلاقية – سياسية )

**د/ فاطمة بكر سيد**
مدرس الفلسفة السياسية
كلية التربية – جامعة عين شمس
Fatmabakr@edu.asu.edu.eg

**الملخص :-**

الإنسان الحر هو من يحصل على حقوقه على أكمل وجه سواء كانت حقوق طبيعية ، سياسية ، أيا كانت ، ولا يقع ذلك الإنسان في الأغلال والقيود ، وليس نزيلا في سجن من السجون ، ولا يكن عبدا لأحد ، لكي يحصل على حقوقه وأبسطها حق الحياة ، حق الملكية ، وهي حقوق وليست منح من أحد ، نتيجة لأن جميع الناس أحرار متساوون ، وذلك لن يتم إلا من خلال مجتمع يعترف لكل فرد من أفراده بقيمته وكرامته ، وتحقيق الحرية والمساواة ، بما يحقق به العدالة ، وذلك يحقق من خلال قوانين سياسية قائمة على أساس تحقيق القيم الإجتماعية ، أي أنه يرجع إلى قيمة أخلاقية ، فأساس النظام السياسي الجيد هو كيفية إدارة الحكم وفق نظام أخلاقي سياسي ، لكي يضمن كل فرد تحقيق العدالة والمساواة ، وبالتالي يستطيع أن يحصل على حقوقه، وذلك لكي يحدث لابد من وجود حاكم يتجرد من الأنانية ، فلا يسعى لمصلحته الخاصة ، ولكن يستهدف الخير للمواطنين ، ومع التأكيد على أن الإنسان في حاجة إلى أن يعيش وأن يمارس كل أساليب الرزق ، ولذلك لا يمكن المساس بها ، أو إحداث تغيير في حقوق الإنسان ، ولا يحق لأحد أن ينتزعها ، فهي جزء من كيان الفرد .

**الكلمات المفتاحية :-** الحق ، الديمقراطية ، المواطن ، الحرية ، المواطنة ، الإستبداد .

**مقدمة البحث :-**

إن حقوق الإنسان هي متطلب ضروري في حياة أي فرد في المجتمع ، لما فيه من إثبات وتحقيق وجود الفرد في المجتمع ، فالإنسان يبقى ناقصا إلى أن يحقق جميع متطلباته ويحصل على حقوقة الأساسية في المجتمع ، ومن أهمها (حق الحياة) وهي أبسط حقوق الإنسان، وحق أساسي لكل فرد لا يمكن الإستغناء عنه أو التنازل عنه بأي شكل من الأشكال ، ولذلك لابد أن يحصل كل فرد في المجتمع على حقوقه كامله بدون تمييز بين فرد وآخر ، فالكل سواسيه ولهم أحقية في الحصول على حقوقهم ، ولكن مع إحترام القانون ، والعمل به .

ويأتي هذا البحث للإجابة عن العديد من الأسئلة التي تدور في الذهن منها :- ما هي حقوق الإنسان ؟ ، وما علاقة النظام السياسي القائم بالدولة بتلبية حقوق الإنسان ؟ ، كيف يمكن تحقيق علاقة وثيقة بين قيام نظام ديمقراطي والسعي نحو سلام دائم ؟.

**المناهج المستخدمة في البحث :-**

**١ – المنهج التحليلي النقدي:-** لإستخلاص وتوضيح العلاقة بين الديمقراطية والحقوق الإنسانية.

**٢ – المنهج التاريخي المقارن :-** للكشف عن ما تتميز به الديمقراطية للتوصل لتلبية رغبات الأفراد من خلال رؤية **(فلسفية – أخلاقية – سياسية).**

**هدف البحث :-**

**تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :-**

**أولا :-** إلقاء الضوء على مفهوم حقوق الإنسان وأهميته .

**ثانيا :-** التركيز على توضيح مدى العلاقة الوثيقة بين إحترام حقوق الإنسان وآدميته والديمقراطية .

**ثالثا :-** توضيح بعض الرؤى الفلسفية لحقوق الإنسان والديمقراطية .
**رابعا :-** الشروط الواجب توافرها للتوصل لدولة تتميز بالعدالة والحرية .
**خامسا :-** كيفية تحول نظام الدولة إلى **(العنف والفوضى)** إذا لم يتم مراعاة حقوق الإنسان .
**سادسا :-** وجهة نظر إسلامية لحقوق الإنسان.

**الدراسات السابقة :-**

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع حقوق الإنسان ومن بين هذه الدراسات:-
١ – الحرية والديمقراطية والمواطنة :- د/ مصطفى النشار ، أعمال الندوة الفلسفية الثامنة عشر ، الجمعية المصرية الفلسفية ، العدد السادس عشر ، ٢٠١٠ .
٢ – فلسفة حقوق الإنسان (هوبز – لوك – مونتيسكيو – روسو ) ، أنسام السوداني ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٧ .

**خطة الدراسة :-**

تكون هذا البحث من مقدمة وثلاث مباحث أساسية على النحو التالي :-
**المقدمة :-** وتتضمن أهمية البحث ، والخطة المتبعه فيه ، والدراسات السابقة .
**المبحث الأول :-** توضيح مفهوم حقوق الإنسان .
**المبحث الثاني :-** طرح بعض الرؤى الفلسفية لحقوق الإنسان .
**المبحث الثالث :-** وجهة نظر فلسفية إسلامية في حقوق الإنسان .
**خاتمة البحث :-** وتشمل كل النتائج التي توصل إليها البحث .

## المبحث الأول:- المقصود بالحقوق الإنسانية :-

إن الإنسان مكرم في كل الأديان السماويه والغير سماويه ، فجميع العقائد الإنسانية كرمت الإنسان ، بإعتباره أساس لبناء المجتمع ، وبصلاح الإنسان وتحقيق رغباته ، تزدهر الأرض ، وفساد الإنسان يؤدي إلى هدم الدولة ، وإنتشار الفوضى وشن الحروب ، وبالتالي تُهدر كرامة وحرية الإنسان ، وخلق الله الأخير ، وكرمه على سائر المخلوقات بالعقل ، وأعطاه صورة في أحسن الصور .

ولكن نتيجة للتطور التكنولوجي ، لقد تم سلب كرامة البشر ، وأُهدرت أبسط حقوقه ، وبالتالي نتيجة لذلك أصبح الإنسان سلعه سهله ، ليس لها قيمة أو وجود ، وتعدي العديد من الأقوياء بالتعدي على الكثير من المستضعفين ، إذ كانوا دائما يستعبدوهم ويتم تجويعهم ، لذلك كان من الضروري ظهور العديد من المؤسسات التي تنادي وتدافع عن حقوق الإنسان ، وظهر كذلك العديد من الرؤى الفلسفية المختلفة التي تحدثت عن حقوق الإنسان وحريته.

إن مفهوم **( حقوق الإنسان )** عند مختلف الثقافات والأمم هو مفهوم عام وواحد ، إذ يتفق الجميع على ضرورة وجود حقوق إنسانية بالمفهوم العالمي الشامل ، لا تقتصر عليه فلسفة أو ثقافة بعينها ، ولكنه مفهوم عام وشامل ، لأن فكرة حقوق الإنسان هي في أساسها دعوة لتكريم الإنسان بصرف النظر عن جنسيته أو جنسه أو ديانته أو مكانتة الإجتماعية والإقتصادية ، فهو يملك حقوقاً طبيعية فطرية ولدت لحظة ولادته وهو فرد في المجتمع قبل أن يكون عضواً فيه ، له حقوق لابد أن يحصل عليها وعليه واجبات لابد أن يؤديها .

لذلك فحقوق الإنسان ترتبط إرتباطاً ملازماً للإنسان ، وسعت إلى التأكيد عليه كل الشرائع والأديان السماوية ، لكن هذه الحقوق تطورت ولأول مرة في أوروبا الغربية على أثر النهضة الأوروبية وما شهدته من تطور ، ولذلك نرى أن الإهتمام الفعلي للحقوق قد تبلور في المؤسسات وخاصة **(الأمم المتحدة)** التي قامت بإهتمام ورعاية كبيرة لتلك الحقوق حتى صارت الأخيرة شأناً دولياً لا داخلياً فقط ،

ولذلك فإن مسألة حقوق الإنسان مسألة قديمة ترجع إلى عهد الحضارات القديمة إلا أنها استمرت وتطورت حتى عصرنا الحاضر .

لذلك لابد لكل فرد في المجتمع أن يكون مدركا بالحقوق التي عليه والواجبات المنوطة به، حتى يكون واعيا لمصلحته ، وذلك لتحقيق السلام الداخلي في المجتمع ، وبالتالي نستطيع أن نحقق السلام العالمي تدريجيا .

لذلك فالحديث عن حقوق الإنسان حديث دائم ، بسبب تصاعد الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان العربي ، وأثرها السلبي في الإستقرار السياسي والإجتماعي والحضاري . إنه حديث عن المباديء والأطر التي تحفظ حياة الإنسان ، وتصون كرامته ، وتحترم آدميته ، وتفتح له الطريق للإبداع الخلاق ، وتدفعه للتقدم إلى الأمام . إنه حديث عن العدالة الإجتماعية التي هي الأساس والضامن لتلك الحقوق ، ولا شك في أن حقوق الإنسان تعد أحد أهم معايير الرقي والتقدم الإجتماعي ، وتتجلى ضرورة تلك الحقوق وأهميتها من خلال موقعيتها بالنسبة إلى حياة الإنسان وكرامته وطاقاته الإبداعية ، إذ بإيفائها تطيب له الحياة ، وبحرمانه منها أو هدرها تضيق به الأرض ، ويُمسي مهضوما مهانا ، وتتكبل طاقات الخلق والإبداع لديه . إن تجريد الإنسان من حقوقه – أو خرقها أو إنتهاكها أو هدرها – هو تنكر للكرامه التي كرمه الله تعالى بها وشرفه.(١)

لذلك فحقوق الإنسان هي حقوق طبيعية وثابتة ، لكل إنسان ومن بعد فهي تمثل إستحقاقات مقرره له ، أولا وآخر سواء على صعيد القانون الوطني أم الدولي ، كما أن حقوق الإنسان هي ليست فقط حقوق طبيعية وحسب ، وإنما فطرية أيضا ، لأنها مشتقه من حاجات الإنسان وطاقاته، ومن ثم فإن الأمر يلغي أي تمايز بين إنسان وآخر بغض النظر عن إختلافاتهم طالما إن حاجاتهم واحده.(٢)

لذلك حقوق الإنسان لابد أن تعمل على حفظ الحقوق الأساسية للإنسان ، وذلك لكي ينعم بحياة كريمة تكفل له الحماية والكرامه ، والعدل والمساواة ، ولكن إنكار مثل تلك الحقوق هو ما يؤدي إلى العنف والنزاعات وإنتشار الجرائم في المجتمع .

وبالتالي ما لم يحصل المواطن على حقوقه السياسية كاملة غير منقوصة ، وعلى نحو طبيعي، فلا تكون منه أو هبه ، أو منحه من أحد ، بل يعترف المجتمع أن للفرد حقوقة الطبيعية وكرامته بل وقداسته من حيث هو إنسان فحسب ، بغض النظر عن أي شيء آخر مما يحيط به سوى أنه إنسان ، فلا شأن لدرجة الفقر أو الغنى أو نوع العمل الذي يؤديه ، أو نوعه ذكرا أو أنثى – أو ظروفه الأسرية – لا شأن لهذه الأمور كلها بأن يكون لكل فرد من الأفراد إنسانيتة كاملة التي يعترف بها مجتمعه على نحو طبيعي.(٣)

فحقوق الإنسان ما هي إلا إنعكاس للتراث الديني والأخلاقي والفلسفي لكل شعوب العالم عامة وعبر تاريخ الإنسانية الطويل تطورت وإرتقت لتصح في الوقت المعاصر جزء مهم وأساسي .

**خصائص حقوق الإنسان :-**

(١) - ( موسى ، أمير) :- (١٩٩٤)، حقوق الإنسان (مدخل إلى وعي حقوقي) ، سلسلة الثقافة القومية ، الطبعة الأولى ، بيروت .ص ١٥ ).

(٢) - (السوداني ، أنسام :- (٢٠١٧)، فلسفة حقوق الإنسان (هوبز ، لوك ، مونتيسكو ، روسو)، الطبعة الثانية ، بيروت ، الرافدين .، ص ٣٦ ) .

(٣) - ( عبد الفتاح، إمام):- (١٩٩٧)، الطاغية ، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، مكتبة مدبولي،ص ١٣.

١ – **عالمية :-** فهي واحدة لجميع البشر بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر ، أو الأصل الوطني أو الإجتماعي ، فقد ولد جميع البشر أحرارا ومتساويين في الكرامة والحقوق .

٢ – **الأبدية :-** فهي ببساطة ملك للبشر لأنهم ناس ، وهي حقوق لا تشترى ولا تكتسب ولا تورث ومتأصلة في كل فرد من الأفراد في المجتمع الإنساني .

٣ – **الثبوت :-** فهي ثابته وغير قابله للتصرف ، لا يمكن التنازل عنها أو انتزاعها ، فليس من حق أحد أن يحرم شخصا من حقوق الإنسان حتى ولم تعترف بها قوانين بلده أو عندما تنتهك الحكومة تلك الحقوق والقوانين .

٤ – **الشمولية :-** تنطبق هذه الشروط على جميع البشر مهما كان لونهم وجنسهم أو دينهم أو مذاهبهم أو آرائهم السياسية والإجتماعية ، وهذا معناه أن البشر جميعا متساوون في الحقوق وهذا يبين عالمية حقوق الإنسان .

٥ – **الأزلية :-** فهذه الحقوق وجدت منذ الخليقة وولدت مع الإنسان ، ومن ثم أنه كي يتمتع الإنسان بحقوقه وجب أن يعيش ويحيا ، فله حق الحياة .

٦ – **التطور :-** إن حقوق الإنسان في حالة تطور مستمر ، وكما أنها مرتبطة بالإنسان بصفته إنسانا ، فإن حاجة الإنسان وإرتفاع مستواه المادي والروحي يستوجب معه تطور الحقوق والواجبات .([1])

وبالتالي فهذه الخصائص مضمونه عالميا ودوليا ، وتمتاز بأنها ترتكز على حفظ كرامة الإنسان ، ولذلك تعتبر حقوق الإنسان حماية للأفراد في المقام الأول قبل الجماعات ، حيث تعتبر مهمه بحيث لا يمكن التنازل عنها بأي حال من الأحوال .

**وهناك بعض القوانين المختلفة الخاصة بحقوق الإنسان وبعض المنظمات المختلفة التي أهتمت بها منها :-**

١ – **صدر القانون الأول** لحقوق الإنسان والمواطن في ٢٦ أغسطس ١٧٨٩ عن الجمعية الوطنية الفرنسية بعد الثورة الفرنسية التي إعترفت فيه بصورة إيجابية قاطعه بالمساواة بين جميع المواطنين ، وبحقوق الإنسان وحرياتة الأساسية ، وبالشعب مصدرا لجميع السلطات وبالقانون مظهرا لإرادة الأمة إلى أخر ذلك .

٢ – **أصبحت حقوق الإنسان** في الوقت الحاضر تحظى بإهتمام العالم مما دفع الدول إلى تدويلها ووضعها في حماية القانون الدولي ، بالإضافة إلى القانون الدستوري الخاص بكل دولة ، وهكذا نص ميثاق عصبة الأمم الذي أُقيم في جينيف عام **١٩٢٠** على أحكام مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان وواجبات الدول نحوها ، وجاء ميثاق الأمم المتحده عام **١٩٤٥** ليعلن رسميا عن إيمانه بحقوق الإنسان الأساسية التي أعلنتها منظمة الأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر **١٩٤٨** وهو اليوم العالمي لحقوق الإنسان ويحمل في ميثاقها ثلاثين بندا جوهريا أجمعت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على إقرارها والعمل بموجبها في تشريعاتها الداخلية وفي سياستها مع شعوبها وسائر شعوب العالم.([2])

**أما المنظمات فكان لها دورا مهما ومنها :-**

---

(١) - ( السوداني ، أنسام ) :- (٢٠١٧)، فلسفة حقوق الإنسان (هوبز ، لوك ، مونتيسكو ، روسو)، الطبعة الثانية ، بيروت ، الرافدين .، ص ٣٧ ، ٣٨ .

(١) - (داود ، نبيلة) :- بدون تاريخ ، الموسوعة السياسية المعاصرة ، القاهرة، مكتبة غريب. ص ٥١ .

١ – **منظمة الصحة العالمية W.H.O :-** إن منظمة الصحة العالمية هي إحدى المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، وقد تأسست في ٧ أبريل عام **١٩٤٧** ويعتبر هذا اليوم هو يوم الصحة العالمية ومقرها الرئيسي جينيف وتهدف إلى تمكين الشعوب كافة من الوصول إلى أعلى مستوى من الصحة ومفهوم الصحة في دستور المنظمة هو **( الرفاهيه التامة ، نفسية وإجتماعية وبدنية ، ولا مجرد إنعدام المرض أو الضعف الجسمي )** ، ولكي تحقق المنظمة أهدافها وغايتها ، فإنها تقوم بمساع ونشاطات مختلفة تشمل تنظيم وتوجيه العمل الصحي الدولي من خلال إتفاقيات وأنظمة ضرورية في ميدان الصحة العالمية ، وذلك عن طريق تقديم المساعدات اللازمه للحكومات في خدماتها الصحية ومراقبة ومكافحة الأمراض سواء الستوطنه أو الأمراض الحديثة والتي يطلق عليها أمراض العصر مثل الأورام الخبيثة والإيدز وغيرها ، كذلك تحسين مستوى التغذية والإسكان والظروف البيئية والأحوال الأقتصادية والعمل.(١)

٢ – **هيئة اليونيسيف U.N.I.C.E.F :-** إن هيئة اليونيسيف التابعة لمنظمة الأمم المتحدة هيئة خاصة لأطفال العالم ، وقد أصدرت الجمعية العمومية أيضا قرارا عن حقوق الأطفال ووفق عليه بإجماع الأصوات في ٢٠ نوفمبر عام **١٩٥٩ ولهذه الهيئة الحقوق التالية:-**

١ – **حق المساواة** من حيث الجنس واللون والدين والقومية .
٢ – **حق الطفل** في أن يطور جسمه وعقله تطورا سليما .
٣ – **حق الطفل** في أن يكون له (إسم – جنسية ) .
٤ – **حقه في أن** يحصل على طعام كاف لمعيشتة ولسكنة في منزل صالح .
٥ – **حقه إذا كان** معوقا بأي شكل من الأشكال أن ينال ما يحتاجه من تدريب خاص.
٦ – **حقه في نيل** التعليم المجاني وفي اللعب والترويج عن النفس .
٧ – **حقه في أن** يحميه مجتمعه من الإضطهاد وأن يكبر على الإحساس بالتضامن الأخوي بين الناس والإيمان بضرورة إحلال السلام العالمي .(٢)

وتقوم اليونسيف بتوفير المياه النظيفة وترى أن دول العالم الثالث تعاني قلة الطعام والمرض والجهل والتضخم السكاني ولها في كل بلد برنامج خاص لمكافحة كل أمر على حده ، وهي ترى أن العناية بالطفل يجب أن تبدأ بالعناية بالأم ، وترى هيئة اليونيسيف أن الأوضاع العالمية يجب أن تتغير ، وذلك عن طريق التوعية للناس بواجباتهم الإنسانية وجعلهم يحسون أنهم كالعائلة الواحدة في هذا المنزل العالمي ، ولهذا يحتاج المجتمع الإنساني أن يعني بأطفاله كي تعني العائلة بأطفالها.(٣)

ومن هنا لابد من زيادة الإهتمام من جانب المنظمات المختلفة وكذلك إصدار قوانين وقرارات صارمة تحث على ضرورة الوعي بحقوق كل فرد في المجتمع ، وكذلك ضرورة إدراك الفرد بأن مثل ما له من حقوق ، فإن ذلك الفرد عليه واجبات لابد أن يؤديها على أكمل وجه ، وهذا هو حق الفرد على المجتمع ، وحق المجتمع على الأفراد ، ولذلك إذا إلتزمنا بذلك فإننا نستطيع أن نصل إلى دولة تتميز بالعدالة والمساواة ، دولة تتميز بإهتمامها بكل أفراد المجتمع ، بداية من الأطفال وكل أفراد المجتمع .

(١) - ( المرجع السابق ، ص ٧٩ ) .
(٢) – ( المرجع السابق ، ص ٨٦) .
(٣) – (المرجع السابق ، ص ٨٧).

لذلك تعتبر الحياة حقا أساسيا من حقوق الإنسان ، وحق الحياة مقدس ، فلكل فرد حق العيش معززا مكرما سعيدا في حياته ، وقتل النفس ، لسبب ما ، سواء عبر الإنتحار أو أي وسيلة أخرى يعتبر جريمة ، ولعل بعض الأمم مارست قتل النفس البشرية بوصفها عادة وتقليدا إجتماعيا فوأد البنات ، وقتل الأطفال ، وبقر بطون النساء لإخراج ما في بطونهن ، هي أمور كانت آنذاك شائعة في عرف الأقدمين ، فلم يعط للروح الإنسانية التقديس ، والأهمية ، لذلك جاءت الدساتير والقوانين ، لحفظ النفس البشرية من الفناء .([1])

وبالتالي لابد أن يعم هذا الحق كل الأفراد ولا يكون فيه تمييز بينهم ، وبالتالي يتساوى جميع الأفراد أمام القانون ، وأمام المحاكم ، بتطبيق القانون على الجميع دون تمييز ، وإن دل ذلك فإنه يدل على إحترام القانون ، وكذلك دور القانون في حفظ حق المواطنين ، في شكل محاكمة أمام الرئيس أو القاضي مستنده في ذلك إلى القانون .

**وبالتالي فسوف يتم طرح العديد من الرؤى الفلسفية التي إهتمت بحقوق الإنسان وكذلك كيفية نظام دوله قائم على العدل والمساواه .**

**المبحث الثاني :- بعض من الرؤى الفلسفية :-**

تحاول الفلسفة السياسية أن تسعى لكي تحقق القيم الإنسانية ، وكذلك القيم الأخلاقية ، منها ( **العدل أو الحرية أو السعادة** ) ، وذلك لجميع أفراد المجتمع ، وتحاول الفلسفة السياسية من خلال ذلك السعي لتحقيق تلك القيم ، وتثبيت وجودها بصفة دائمة على قدر الإستطاعه ، ومن هنا ظهرت العديد من الرؤى المختلفة التي توضح مدى دور الفلسفة السياسية ، والأخيرة تزدهر عندما تصاب الدولة بأي مشكلة فيظهر دور الفلاسفة ويتشبهون بمثل دور كل مهمة في المجتمع لها دورها في سبيل تخطي تلك المشكلة ومنهم (**أفلاطون – أرسطو .....**) وغيرهم .

**أرسطو Aristotle ( ٣٨٤ ق.م – ٣٢٢ ق.م ) :-**

إذا كان النمط التاريخي قاد أرسطو إلى الحق ، عندما تكون الحوادث التي يثبتها شرعية مطابقه للعقل ، وعلى هذا فلكي يجيد فهم الدولة يدرس أولا المجتمع الذي ليست الدولة إلا صورته ويعلن أن المجتمع عمل الطبع وأن الإنسان موجود إجتماعي إلى أعلى غايه ، وهذا الذي ينفرد ولا يجتمع بأمثاله هو أكثر أو أقل من إنسان ، إنه بمعزل عن الإنسانية ، فحينئذ كان إنشاء جمعية منظمه بقوانين خدمه جلى للنوع الإنساني .([2])

يرى أرسطو أن المجتمع هو غاية الإنسان وكماله ، فالإنسان يبقى ناقصا أبتر إذا لم يكن ليتصل بأمثاله ويتلقى عنهم ضروب الإحساسات الأدبية التي هي حياته الحقه ، حينما يذكر أن كثيرا من الفلاسفه إبتداء من روسو قد أنكروا هذه الحقائق الكبرى وشوهوا الإنسان بأن جعلوه غير إجتماعي ومستوحش .([3])

إذ أن حياة الأفراد داخله في ضمن الحياة العليا للدولة ، فكما أن جميع أعضاء الجسم الإنساني تتضافر في تأدية وظائفها حرصا على سلامة البدن ، فكذلك الأفراد في المجتمع الإنساني يتضافرون ويتحدون للإبقاء على سلامة المجتمع ، وإذا كان لكل فرد حياته الخاصة وأسلوبه في الحياة والتفكير

---

(١) – المرجع السابق ، ص ٨٧.

(١) –، (طاليس ، أرسطو) :- (٢٠٠٨) ، السياسة ، نقله إلى العربية :- أحمد لطفي السيد ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . ص ٣٤ .

(٢) – (المرجع السابق ) ، ص ٣٥ .

والعمل ، فإنه لا يستطيع أن يختار إلا ما ينسجم مع الإتجاه العام للدولة ، فلا يتعارض أسلوبه مع أسلوب الدولة ولا يقوم بوظيفة إلا إذا كانت تحقق غرضا يتفق مع مصلحة الدولة وغايتها العليا .([1])

وهنا نرى كيف أن أرسطو ذهب إلى ضرورة الإجتماع بين البشر ، وذلك يعود إلى كيفية مدى حدوث تفاهم وتوافق ، مما يجعل هناك توافق وتفاهم ونشر للمحبه والسلام ، ومن خلال ذلك يكون هناك إمكانية مؤكده لكيفية أن يمارس كل فرد حقوقه ، وأن يحصل عليها في مجتمع ينتشر فيه الحب والموده ، وذلك للتوصل إلى مجتمع عادل يسوده السلام ، ومن خلال العلاقة الطيبة بين الأفراد ، نستطيع أن نبتعد عن كل مظاهر العنف والجريمة .

**ونستطيع بعد هذا عرض لبعض النظريات التي طرحها أرسطو :-**

**نظريته في الرق :-**

يعتقد أرسطو أن هناك إناسا مهيئين بطبيعتهم لأن يكونوا عبيدا ، ذلك لأن التفرقة بين الأعلى والأدنى موجودة في الطبيعة وفي جميع الأشياء ، بين النفس والبدن ، فالنفس أعلى من البدن ، وبالتالي كان من الطبيعي أن تسيطر عليه ، وأن توجهه . وقل مثل ذلك في التفرقة بين الإنسان والحيوان بعامة ، وبين الذكر والأنثى بصفة خاصة . وأينما وجدت هذه التفرقة ، فإن من الأفضل أن يحكم الجانب الأعلى ، وأن يطيع الجانب الأدنى . ومن هنا نجد أن بعض الناس هم بطبيعتهم **(سادة)** وبعضهم الآخر **(عبيد)** ، فالرق بالنسبة لهؤلاء نافع بقدر ما هو عادل ، وينتهي أرسطو من ذلك إلى الحكم على بعض الأجناس بأنهم رقيق بالطبع ، والبعض الآخر أحرار.([2])

طرح هنا أرسطو نظرية تقضي على المساواة والحرية وحصول الأفراد على حقوقهم ، فمن الأولى ألا نقسم الناس إلى ساده وعبيد ونحدث تغيير بينهم في كل شيء ، ولكن لابد من إتباع سياسة المساواة والحرية والعدالة حتى نتمكن من تحقيق السلام والأمن للدولة .

عالج أرسطو مسألة الرق في إطار حديثه عن الإجتماع الأسري ، فقد رأى أن الدولة تتكون من أسر ، وتتوافق أقسام إدارة هذه الأسرة مع الشخص الذي يؤلف الأسرة ، ولذلك يجب أن نبدأ بفحص كل شيء ، وبالتالي ما يجب أن يكون عليه من **هذه العلاقات الثلاثة :-** أي علاقة السيد والخادم ، علاقة الزواج **(إقتران الرجل والزوجة )** ، وثالثا ، علاقة الإنجاب .([3])

فتحدث أرسطو عن الأسرة وعن العناصر الداخله في تكوينها وهي الزوج والزوجة والأبناء والأرقاء ، ومن الطبيعي أن يضع أرسطو الرجل على رأس الأسرة لأن الطبيعة وهبته القوة الجسمانية والعقل الكامل فهو دعامة الأسرة وإليه ترجع كل أعمالها ، أما المرأة فهي في نظره أقل عقلا وأقل إستعدادا ، وليس بصحيح ما يدعيه أفلاطون – كما يقول أرسطو – من أن الطبيعة هيأتها لمشاركة الرجل في الجندية والإدارة والحكم ، ويرى أرسطو أن وظيفة المرأة يجب أن تكون مقصورة على العناية بتربية الأولاد والشئون المنزلية تحت سيطرة الرجل وتوجيهه .([4])

أرسطو هنا يحمل نظرة تعسفية تجاه المرأة فلا يمكن أن نقصر دور المرأة على تربية الأبناء فقط فهذا طبعا من الإستحاله ، لأنه في حد ذاته تقليل من شأن المرأة ، وإهدار لحقوق المرأة ، فالمرأة مثل الرجل ، فهم سواسيه ، فلا فرق بينهم ، لأن المرأة من حقها أن تحصل على حقوقها الأساسية ، فلابد أن تكون لها حرية الرأي ، حرية المشاركة ، حرية العمل ، حرية الفكر، أي لابد أن نساهم في أن يكون

---

(٣) – (النشار ، مصطفى) :- (٢٠٠٣) ، تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون، القاهرة ، دار قباء .ص ١١١.

(١) – (عبد الفتاح ، إمام) :- (١٩٩٧) ، الطاغية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، مصر ، مكتبة مدبولي.، ص ١٦٤ .

(2)-( Aristotle) : politics , translated by ; Benjamin Jowett , Global Grey , 2019 , p. 6 .

(٣)- النشار ، مصطفى :- (٢٠٠٣) ، تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون، القاهرة ، دار قباء ، ص ١٢١ .

للمرأة حقوق إنسانية مثلها مثل الرجل ، وأن ننظر إليها نظرة مختلفة ، على أنه لا يقتصر عملها على تربية الأبناء فقط ، ولكن لابد أن تكون لها مشاركة فعاله ومتساوية في المجتمع .

ولكن نرى أرسطو تحدث عن المرأة من الرجل ، كالعبد من السيد ، والمرأة عنده كائن ناقص، تركت واقفه على درجه دنيا من سلم التطور ، والذكر متفوق بالطبيعة ، والمرأة دونه بالطبيعة ، والأول حاكم ، والثاني محكوم ، وهذا المبدأ ينطبق بالضرورة على جميع أفراد الجنس البشري ، ويذهب للقول أن المرأة ضعيفة الإرادة ، وبالتالي فهي عاجزة عن الإستقلال في المرتبه ، وأفضل مكان لها حياة بيتية هادئه ، ويجب أن لا تتساوى النساء مع الرجال ، لأنه ليست شجاعة المرأة متماثلة مع شجاعة الرجل كما أفترض سقراط ، شجاعة الرجل في القيادة ، وشجاعة المرأة في الطاعة ، أو كما يقول الشاعر **(صمت المرأة مجد لها ).**(١)

المرأة لم تُخلق للبيت ، والرجل لا يعيش منفردا ولكنه يعيش في أسرة وعائلة كبيرة ثم شعب كبير ، وبالتالي من هنا فلضمان تحقيق حياة لهذه المجتمعات لابد من التساوي بين الرجل والمرأة ، وذلك في تحمل الأعباء والمسئوليات ، وأن يشتركى معا في كل نواحي الحياة ، فإذا ما إختل دور المرأة في المجتمع سواء على النطاق العقلي أو الإنتاجي كان ذلك ما يذهب لتفكك الرباط الأساسي في المجتمع .

ولكن الذين ينكرون على المرأة حقوقها السياسية ، وهذا لم يكن رأي صائب وصحيح ولكن هم يتجهون ذلك الإتجاه ، ولكن دائما يتجهون إلى مصالح خاصة ، فهم يتجهون إلى منع عنصر المرأة عن الدخول في معترك السياسة ، ويحاربون هذا النظام ، إنهم ينكرون هذا الحق على المرأة ، ولكن في النهاية لا يمكنهم الوصول إلى تحقيق العدل والمساواة ، وبالتالي يكون هناك تفكك في المجتمع ، ولكن لابد من المساواة بين جميع أفراد الشعب بصرف النظر عن كونه رجلا أم أمرأة فالكل سواسيه ، لكي نستطيع أن نقيم نظام قانوني عادل يتسم بالحرية وتحقيق العدالة.

ويذهب أرسطو إلى أن السيد **(الإنسان الحر)** والعبد كلاهما يتحدد وفقا للطبيعة ، فلابد أن تساهم الطبيعة في تشكيل بنية كل منهما ، **وذلك تبعا للصورة المبسطة التالية :-** سيكون العبد قوي البنية وسيعمل غالب الأحيان في الأرض بحيث يظل مرتبطا بالطبيعة ، ولا يقوم السيد بالعمل الذي يقوم به العبد ، فالعبد مجبر على الإنحناء نحو الأرض كالحيوان ، فيما ظل منتصب القامة ، والواقع أن أرسطو أبدى مرارا عدم احترامه أو عدم تقديره للعمل البدني .(٢)

هنا نرى كيف أن أرسطو قد ذهب إلى الإقلال من شأن العمل اليدوي ، لأنه جعل العبد بمجرد أنه يقوم بالعمل ، فإنه بذلك ينحني نحو الأرض ، ويصفه بأنه حيوان ، ويقلل من شأنه ، ولكن أليس هذا **(العبد)** هو فرد له حقوق لابد أن يحصل عليها ومن أهمها إحترام آدميته ، ومنها حرية التفكير والتعبير عنه ، حرية المسكن وحرمته ، حرية التملك ، حرية العقيدة والعباده ، وكذلك حقه كإنسان في المساواة أمام القانون ، المساواة في فرض الضرائب .....إلخ مثله مثل أي فرد في المجتمع يجب أن يحصل على حقوقه ، ومن هنا نرى أن أرسطو قام بإلغاء حق الحرية عند الفرد .

فمناقشة أرسطو للعبودية تشير إلى ما يفعله العبيد ، وكيف يبرر الناس جعلهم عبيدا ، وهو يتأمل ما يكون مبررا أخلاقيا للعبودية ، فالعبد بالنسبة لأرسطو هو الشخص الذي لا ينتج خيرات ، ولكنه يخدم حاجات العائلة ، فالعبد مطلوب لإنجاز بعض النشاطات المرتبطة بحياة الأسرة ، وبإفتراض إنجاز هذه

---

**(١)- ( ديورانت ، ول ) :- (٢٠٠٤) ، قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي، الطبعة الأولى، ترجمة :- فتح الله المشعشع ، بيروت، مكتبة المعارف .، ص ٦٧ ) .**

**(١) –( طاليس ، أرسطو) :- بدون تاريخ ، السياسية عند أرسطو ، ترجمة:- جورج كتوره ، بدون دار نشر . ص ١٠٥ .**

النشاطات ، فإن الأفراد – في هذه الحالة – أعضاء العائلة الذكور الراشدين يتوفر لهم وقت فراغ المطلوب ليؤدوا دورهم في الشئون السياسية والنشاطات العامة.(١)

ولذلك في ظل مثل ذلك التفكير لا يمكن بناء نظام ديمقراطي ، فإذا سلمنا أن الديمقراطية والعبودية لا تتفقان ، لأن الديمقراطية تحترم حقوق الشخص أيا كانت منزلته الإجتماعية ، في حين أن العبودية تقوم على رفض كلي وتام لحقوق الشخص المدنية – فإن ذلك يعني أنه مادام هذا الرفض قائما ، ومادامت العبودية مقبوله ، فإنه لا سبيل إلى التسليم بوجود مفهوم حقيقي للديمقراطية .(٢)

إن تلك الأسباب التي تحملنا عن الحديث بل المدافعة عن حقوق المرأة في الحرية والعمل والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية ، إنما هي أسباب لا تتعلق بالحال الإجتماعي فقط ، ولكن توضح وتفسر ما يحدث في العالم من خلال أحداث إجتماعية وسياسية ، هذه الأحداث التي من خلالها نستطيع أن إلى مستقبل أفضل ، ونحدد الهدف المراد تحقيقه ، ذلك الهدف الذي قد يكون غفله البعض ، ولكن يجب أن نسعى لتحقيق حياة كريمة لكل أفراد المجتمع ، يجب أن نسعى لكي نحقق العدالة والحرية والمساواة ، هذه حقائق واقعية لا يمكن أن نغفلها أو ننكرها .

وبالتالي لابد أن نسعى في إقامة حياة جديدة ، لابد أن نتحرر ، نتحرر من العادات والتقاليد التي قد تحمل أفكار أصابها الإنحلال والفساد ، هذه الأفكار إن إستطعنا أن نصلحها فإننا نكون قد حققنا نجاحا كبيرا ، نجاحا أخلاقيا ، يحمل من داخله قيم أخلاقية ، منها الحب والمودة والرحمة والتسامح ، وكذلك تحقيق نجاح سياسي ، قائم على الحرية ، قائم على المساواة والعدل ، وبالتالي فإن نجاح أي دولة ، يعتمد على نجاح جميع أنظمة تلك الدولة سواء (**إجتماعيا – أخلاقيا – إقتصاديا – سياسيا (قانونيا)** ) ، إذا صلحت كل تلك الأحوال ، صلحت الدولة ، مما يشير إلى وجود نظام ديمقراطي ناجح ، وبُنيت على أساس قوي ، وإذا فشلت تلك الأنظمة ، أو أختل أي نظام بها ، كان هذا مؤشرا على إعطاء إشارة إلى سقوط تلك الدولة بل وإنهيارها بالكامل .

**ولكن يوجد سؤال يطرح نفسه :- كم يكون حجم الدولة من وجهة نظر أرسطو؟**

هنا يقول أرسطو إن المدن الكبيرة يستحيل أن تحكم حكما جيدا ، لأن الحشد الكبير من الناس لا يمكن أن يسوده نظام ، وإنما يجب أن تكبر الدولة إلى الحد الذي يمكنها من كفاية نفسها بنفسها على ألا تكبر بحيث يستحيل أن تقوم عليها حكومة دستورية ، بل لابد أن تكون من الصغر بما يتيح للأفراد أن يعرفوا بعضهم بعضا .(٣)

ولهذا كان من الشروط التي وضعها أرسطو لقيام مدينة فاضلة (**شرط رابع خاص بعدد سكان المدينة** ) ، يتعلق بعدد السكان ، الذي يجب ألا ينقص عن الحد الأدنى الضروري لكفاية المدينة نفسها ، وألا يتعدو حدا أقصى حتى لا يختل النظام ويتعذر الحكم الصالح ، وقد قدر أرسطو هذا الحد الأقصى بمائة ألف نسمة .... ولكن ماذا يحدث لو زاد عدد المواطنين عن هذا الحد ؟(٤)

يقرر أرسطو طائفة من الإجراءات التعسفية لإستقباء عدد المواطنين في المستوى الملائم والتي كان ينبغي أن يرتفع عقله عن التفكير فيها مثل الإلتجاء إلى الإجهاض قبل أن يتم تكامل الأجنه في أرحام الأمهات وإعدام الأمهات وإعدام الأطفال ناقصي التركيب أو المشوهين أو فاسدي الأخلاق ، وذهب أيضا

(٢) – ( م ديلو ، ستيفن ) :- (٢٠٠٨) ، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ، ترجمة:- د/ فريال حسن خليفه، الطبعه الأولى ، مكتبة مدبولي ، ص ١١٥

(٣) – ( ماكيفر ، روبرت ) :- (١٩٨٤) ، تكوين الدولة ، ترجمة :- د/ حسن صعب ، بيروت ، دار العلم للملايين .، ص ٢٢٣.

(١) – ( برتراندراسل ) :- (٢٠١٢) ، تاريخ الفلسفة الغربية ، (الكتاب الأول) ، ترجمة:- زكي نجيب محمود ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .، ص ٣٠٣ .

(٢) – ( النشار ، مصطفى ) :- (٢٠٠٣) ، تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون، القاهرة ، دار قباء ، ص ١٢٦.

إلى تحديد سن الزواج وتحديد السن التي يجب أن يقلع الإنسان فيها عن الزواج والنسل وحدده ببلوغ سن الخمسين .([1])

وهنا نرى أن أرسطو كان قاسيا في حكمه ، لأن الأجنه في بطون أمهاتهم وكذلك الطفل المعوق أو المشوه إنسان يحمل كل معاني الإنسانية وله من الحقوق التي يجب أن يحصل عليها، مثله مثل أي فرد في المجتمع ، لأن حق الحياة هو حق مكفول لكل فرد ، ولا يجب الإستهانه به، لأن جميع الأفراد لابد أن يحصلوا على حقوقهم كاملة ، بغض النظر عن كونه مشوه أو فاسد الأخلاق أو ناقص النمو .....إلخ ، فالفرد لابد أن نحترم إنسانيته وآدميته .

**وعن تحدثه عن الشرط الخامس الخاص (بنظام التربية) :** تربية النشىء للحصول على المواطن الحر ، ويعرض أرسطو لآراء تفصيلية في تربية الطفولة الأولى من الناحية الصحية والبدنية ، وينصح بإجتناب مخالطة العبيد واجتناب كل فعل أو قول غير كريم أمام الأطفال .([2])

هنا كذلك نرى وجهة نظر تعسفية لضرورة تجنب الأطفال للعبيد ، نرى هنا أرسطو يضع نظرية غايه في القسوه ، أليس هذا العبد هو إنسان له حق الحياة ، له حق المشاركة ، له حق الإجتماع والمعايشه مع جميع أفراد المجتمع ، حتى يشعر بآدميته ، وبكونه إنسان له أحقيه العيش في المجتمع ، وله رأيه لابد أن يعبر عنه.

**علاقة الديمقراطية بالحقوق الإنسانية :-**

الديمقراطية مصطلح مشتق من كلمتين يونانية **Demos** أي الشعب ، و **Kratia** أي السلطة أو الحكومة ، وبذلك تعني الديمقراطية حكومة الشعب ، أي إختيار الشعب لحكومته وحقيقة الأمر أن هذا المصطلح أكثر إتساعا وشمولا من معناه الذي عرف به ، وبداية تاريخية في ديمقراطية أثينا وعرفت بالديمقراطية المباشرة ، لأن المواطنين كانوا يجتمعون في مجلس واحد ، وكانوا يتشاورون في أمورهم نظرا لقلة عدد هؤلاء المواطنين وبعد ذلك ظهرت الديمقراطية الليبرالية في القرن الثامن عشر حين حمل المفكرون الأوروبيون لواء الدعوه إلى المساواه وحق الشعب في إختيار حكومته والإشراف عليها وحق مساواة المواطنين في التصويت ويتمتع كل من يعيش فوق أرض وطن ما بكامل حقوق المواطن المتعارف عليها في القانون الدولي .([3])

لذلك فالديمقراطية تجربة إنسانية ، يفرضها العقل البشري ، وتحتمها الأخلاق ، لتحافظ على كرامة الإنسان وقيمته ، وأن نكشف بالتالي عن خطأ الأفكار المتداوله عن الديمقراطية ، لاسيما في وطننا العربي ، كأن يقال – مثلا – إنها تجربة يونانية مارستها أثينا بصفة خاصة في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد ، أو يقال أنها تجربة **(إنجليزية)** على إعتبار أن الديمقراطية قطعت شوطاً بعيدا من حياتها في إنجلترا ، أو يقال أخيرا ، إن الديمقراطية **(نظام غربي)** وهي تجربة لمجتمعات خاصة ، وبالتالي لا تصلح لدول العالم الثالث أو الشرقيين أو للعرب ، بوجه خاص.([4])

والحقيقة التي لا مراء فيها أن هذا النظام الذي مارسه أهل أثينا هو أول نظام ديمقراطي ، بل وأعظم نظام ديمقراطي عرفته البشرية حتى الآن ، فهو نظام ديمقراطي مباشر أتاح لكل المواطنين الأحرار ممارسة حقوقهم السياسية كاملة ، وهو النظام الذي أتاح لجميع المواطنيين الشعور الكامل بالمواطنة .([5])

---

**(١)– المرجع السابق ، ص ١٢٧ .**
**(٢)– المرجع السابق ، ص ١٢٨ .**
**(١)- (داود ، نبيلة) :- بدون تاريخ ، الموسوعة السياسية المعاصرة ، القاهرة، مكتبة غريب ، ص ٢٧ ).**
**(٢)- (عبد الفتاح ، إمام) :- (٢٠٠٠)، مسيرة الديمقراطية، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الحكمه. ، ص ٥.**
**(٣)- (النشار ، مصطفى) :- (٢٠٠٩) ، الحرية والديمقراطية والمواطنة (قراءة في فلسفة أرسطو السياسية) ، القاهرة ، دار المصرية السعودية .، ص ٧.**

ولقد بدأت الديمقراطية بتجربة بالغة البساطة تأخذ بها مدينة أثينا كما سبق ذكره في الفقرة السابقة ، حيث كان يجتمع الشعب كله بذاته – لا هيئة منتخبه عنه ، ولا طائفة أو طبقة – في (جمعية شعبية) تضم من توافر فيهم الشروط – وهي :- أن يكون مواطنا أثينيا ، حرا ذكرا ، يبلغ العشرين من عمره – وتتولى هذه الجمعية سلطات البرلمانات الحديثة التشريعية ، ومراقبة أعمال الحكومة ، أما رجال الحكومة أنفسهم – وغيرهم ممن يشغلون العامة كالموظفين والقضاه والضباط ....إلخ فيتم إختيارهم بالإنتخاب .([1])

ولذلك فالديمقراطية هي تجربة إنسانية عالمية في المقام الأول ، وليس **(تجربة الآخرين)** المختلفين عنا ، ولا يجوز لنا أن ننقلها عنهم ، هي تجربة الروح البشري الساري في التاريخ ، إن جاز إستخدام التعبير الهيجلي ، الذي يحتم أن تتحقق الحرية والمساواة للإنسان بما هو إنسان أو يتحقق العقل في عالم الواقع ، وهو يقضي بأن يحكم **(الفرد نفسه)** كما يحكم الشعب نفسه سواء بسواء ، فيتحقق الإستقلال الذاتي **(Autonomy)** للفرد – كما أشار **(كانط)** ، وتكون حريته كما أشار **(هيجل)** هي التحديد الذاتي **(Determination) .([2])**

وهذه هي أبسط حقوق الإنسان الذي يجب أن يحصل عليها وهي حق الحرية ، حق الإستقلال الذاتي ، حق تحديد مصيره ، وبالتالي فالديمقراطية هي السبيل الوحيد والطريق الوحيد الذي يسعى الإنسان إليه للتوصل إلى حقوقه الأساسية .

أما القول بأن الديمقراطية تحتاج إلى **(نضج الشعب)** حتى لا تنقلب إلى فوضى، وإنه بالتالي يجب تأجيلها إلى أن يتحقق **(النضج)** فهو قول يُنسى أو يتناسى بأن نضج الشعب للديمقراطية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الممارسة الفعلية للديمقراطية .

**والديمقراطية تنقسم إلى قسمين :- ديمقراطية سياسية ، وديمقراطية إجتماعية** ، وقد لا تعدو الصواب إذا قررنا أنه يمكن في ظل أي نظام للملكية أن تتحقق الديمقراطية بنوعيها ، وذلك بشرطين أساسيين تندرج **تحتهما سائر الشروط :-** وهما :- **أولا :-** أن يحقق النظام أي نظام الغرض منه وهو توفير السلع الإستهلاكية ، **ثانيا :-** أن تصدق نية الحاكم على تحقيق الحرية السياسية للشعب .([3])

ونحن هنا بالطبع لا نغفل إرادة الشعب وقدرته على فرض ما يريد على الحاكم ولكن إرادة الشعب تتجلى في صدرة موافقته أو عدم موافقته على تصرفات الحاكم ، فلابد إذن من وجود ديمقراطية أو ديكتاتورية لتحصل الموافقه أو المعارضه ، ووجود أي من هذين الأسلوبين للحكم وقف في المحل الأول على إرادة الحاكم ونيته ، فإذا أراد الحاكم أن يستغل الظروف التي يمر بها شعبه لينصب من نفسه حاكما مطلقا لا راد لكلمته فلا جدال في أنه يستطيع أن يحقق ذلك أو شيئا منه قبل أن ينتبه الشعب إلى حقيقة مرامه ، ويهب لمعارضته ، وعلى العكس من ذلك إذا أراد الحاكم أن يكون ديمقراطيا في حكمه أقصى حدود الديمقراطية فليس من يحول بينه وبين ما يريد سواء كان النظام الإقتصادي المعمول به في بلاده قائما على الملكيه العامه أو الخاصه.([4])

ولذلك هناك حقوقا أساسية للفرد ، حقوقا طبيعية لابد أن تُحترم وتُصان لأنه بغيرها لا تتحقق للفرد إنسانية الحياة ، وهذه الحقوق ليست مطلقة بل هي حقوق مقيدة أو محدودة بمدى معين لا يمكن أن نتخطاه حتى نستطيع أن نصل إلى تحقيق السلام الدائم وتحقيق قيم إنسانية سامية .

---

**(٤)- (عبد الفتاح ، إمام) :- (٢٠٠٠)، مسيرة الديمقراطية، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الحكمه ، ص ١٢ .**
**(١) - ( المرجع السابق ، ص ٦ ).**
**(٢)- (العدوي ، عبد الفتاح) :- (٢٠١١) ، الديمقراطية وفكرة الدولة ، الطبعة الثانية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب .، ص ٣٩٣ ) .**
**(٣)- ( المرجع السابق ، ص ٣٩٤ ).**

فالنظام الديمقراطي ينهض على أسس أخلاقية ، ولذلك فإنه إذا تحول إلى جهاز للحكم فإنه يصبح أكثر من مجرد أداة تنفيذية ، لأن الوسيلة عنده لا تنفصل عن الغاية الإنسانية المنشودة، وهو من نظم الحكم النادرة الموضوعه للتقليل من قساوة القلب والعسف والبطش والقهر وغير ذلك من السلبيات التي إرتبطت عبر العصور بمفهوم هيبة الدولة وأصبحت من أهم شروط توافرها ، وهو أول نظام للحكم في التاريخ يجعل من كرامة الإنسان مبدأ ، ويضمن المساواة السياسية بين الناس ، ويسعى للوصول بالأمل إلى أعلى درجة ، ولهذا السبب تثير الديمقراطية إعجاب الناس بها في شتى أنحاء العالم ، حيث لا يفهم الناس مضمونها ومشكلاتها ، ولا شك أن المثل العليا التي تتبلور في العدالة والإحترام والمساواة والحرية والأمل بصرف النظر عن اللون أو العرق أو الدين أو المركز الإجتماعي .([1])

ولا يوجد ما يسمى **(ديمقراطية الأسرة)** لأن الحديث عنها هو من باب الخطأ ، لأننا هنا نخلط بين **(الأخلاق) و(السياسة)** لأن الأسرة في المقام الأول هي مفهوم أخلاقي في النهاية ، يكون الأب هو المسئول الأخلاقي عن هذه الأسرة ، والأخيرة تتكون من أطفال ودور الأب والأم غرس قيم أخلاقية داخل نفوس هؤلاء الأطفال ، وبالتالي لابد أن نعلم أبنائنا الإحترام ، التسامح ، وأن الكل سواسيه .

**المباديء الأساسية للديمقراطية :-**

١ – إن الناس جميعا أحرار وهم سواء في حقهم في الحرية .

٢ – الحقوق الطبيعية ليست منحه من أحد وإنما هي خصائص للذات البشرية .

٣ – إن الناس جميعا متساوون ولا مراتب ولا درجات ولا فئات بين البشر .

٤ – السلطة السياسية قامت على أساس التعاقد المبني على التراضي بين طرفي العقد ، فلا يستطيع أحد أن ينتزع السلطة ليحكم رغما عن إرادة المحكومين وإلا أصبح مغتصبا ومستبدا.

**(فالإغتصاب ليس إلا إستيلاء على ما هو من حق امريء آخر) .([2])**

**نرى من هنا كيف تناول أرسطو الديمقراطية وذهب إلى أن مبدأ الحكومة الديمقراطية هو (الحرية) فالحرية هى الغرض الثابت لكل ديمقراطية :-**

ذهب أرسطو إلى أن الحكم الديمقراطي هو حكم الأغلبية ويعتبره من الأنظمة البناءة ، لأنه يمنح الأفراد فرصا متساوية ويسير الأمور حسب قوانين تنال موافقة الأمة إلا أن الحكم الديمقراطي لم يخل من الشوائب فالديمقراطية تخلق الفوضى أحيانا وينجم عنها تدهور الوضع السياسي ، ولذلك فكان هو نوع الحكم المفضل عند أرسطو **(الحكم الديمقراطي)** القائم على دستور تحدد فيه الصلاحيات لكل حكومة وحقوق المواطنين.([3])

**وقد حدد أرسطو خصائص الحرية القائمة فى ظل الحكومة الديمقراطية فأوضح أنها تتميز بما يلي :-**

١ – **المساواة بين الأفراد** مساواة تامة ، ففي الديمقراطية الحق السياسي ، هو المساواة ، لا على حسب العدد ومن ثم فالسواد يجب ضرورة أن يكون له السيادة وأن قرارات الأكثرية يجب أن تكون هي القانون الأعلى وهي العدل المطلق .

٢ – **تبادل المواقع القيادية** في الدولة ، فالحاكم اليوم قد يكون محكوما غدا ، والمحكوم اليوم قد يكون حاكما غدا ، ومن ثم يتبادلون الأوامر والطاعات .([4])

---

(١)– (راغب ، نبيل) :- (٢٠٠٤) ، هيبة الدولة ، القاهرة ، دار غريب .، ص ١٤٨ .

(٢)- ( عبد الفتاح ، إمام ) :- (١٩٩٧) ، الطاغية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، مصر ، مكتبة مدبولي.، ص ٢٩٦.

(١)- ( مهنا ، محمد) :- بدون تاريخ، علم السياسة ، دار غريب .، ص ١٠١ .

(٢)- (النشار ، مصطفى) :- (٢٠٠٩) ، الحرية والديمقراطية والمواطنة (قراءة في فلسفة أرسطو السياسية) ، القاهرة ، دار المصرية السعودية ، ص ٥١ ) .

**٣ – إن الحرية في الديمقراطية** إنما على حد تعبير أرسطو **(الرخصه لكل واحد أن يعيش وفق هواه )** ، فكما أن خاصة الرق ألا يكون المرء إختيار حر ، فإن خاصة الحرية الديمقراطية التي ينتج منها أن المواطن في الديمقراطية ليس ملزما بالطاعة لأي كان .

**٤ – من شيم الديمقراطية والحرية** التي يتمتع بها الجميع في إطاره أن يلزم الإحتراس من خلق أي وظيفة لمدى الحياة ، فإن أرسطو يقترح نظام القرعة بدلا من الإنتخاب .

**٥ – لا تعني الديمقراطية** أن لطبقة ما أفضلية على طبقة أخرى ، بل أن من شيم الحرية أن المساواة بين المواطنين تقتضي ألا يكون للفقراء من السلطة أكثر من الأغنياء وألا يكونوا هم وحدهم السادة .

**٦ – تتخذ القرارات في ظل الديمقراطية** عادة حسب الأغلبية ، وإذا كانت الدولة تتألف كالعاده من جزأين :- الأغنياء والفقراء ، فليكن قرار هؤلاء وهؤلاء أي قرار أكثريتهما المزدوجة هو القانون .

**٧ – إن الحرية في ظل الديمقراطية** ليست مطلقة ولا تسير حسب استلام المواطنين لأهوائهم ورغباتهم المطلقة ، بل ينبغي أن تكون هذه الحرية مقيدة بالأخلاق الفاضلة.**(١)**

ولكن ذهب أرسطو إلى أن أسوأ أنواع الديمقراطية هي الديمقراطية التي يتولى القيادة فيها كل من هب ودب وتصبح فيها إرادة العامة فوق القانون ، وكان الحاكم العادل هو من يهدف إلى تحقيق الصالح العام ، وليس صالح فرد أو جماعة ، ومن يحترم القرارات العامة ولا يلجأ إلى القرارات التعسفية وأن يكون مقبولا من الرعيه ليس مفروضا عليها بالقوة .**(٢)**

وأسوأ أنواع الأوليجارشية حين تصبح المناصب فيها وراثية ولا يخضع الأغنياء فيها للقانون ، أما الطغيان فله أشكال مختلفة ، فهناك الطغيان المعروف لدي البرابره والطغيان الإنتخابي الذي يكون برضاء الشعب ، ثم أسوأ أنواع الطغيان هو الذي لا يخضع للقانون ولا لإرادة الشعب .**(٣)**

حيث إقتنع أرسطو بأن خير ضمانات الحكم العادل هو إحترام القوانين ، والأخيرة عنده ليست ثمرة عبقرية الفلاسفة بل هي ثمرة التجربة ، ووصف حكم القانون أو حكم الحاكم الدستوري على الرعية بأنه يختلف عن حكم السيد على عبيده ، ذلك لأن العبيد هم من طبيعة أدنى وهم الآلآت حيه لخدمة الساده ، كذلك يختلف حكم الحاكم الدستوري عن حكم الأب على زوجته وأبنائه وذلك لإختلاف طبيعة الدولة عن نظام الأسرة ، فالدولة مجتمع لأفراد متساويين هدفها أفضل نظام للحياة وليس الأمر كذلك في الأسرة حيث تختلف طبيعة النساء والأطفال عن طبيعة الرجال .**(٤)**

وبالتالي يتوصل أرسطو إلى شكل حكومي يكون وسطا بين نظامين قد يتطرف من **يقودهما وهما :-** الديمقراطية والأرستقراطية ، حيث أن تطرف الديمقراطية يحولها إلى ديماجوجية وتطرف الأرستقراطية يحولها إلى أوليجارشية ، وهذا الشكل الجديد أطلق عليه أرسطو البوليتيا أي الحكومة الدستورية ، والحقيقة أن هذا أسم أطلقه أرسطو نفسه على الديمقراطية المعتدلة .**(٥)**

إن ميل أرسطو نحو الديمقراطية هنا واضح حيث يقول في إطار حديث أيضا عن المساواة والسلطة في مدينته الفاضله ( أن السلطان والطاعة يجب أن يكونا مستمرين وعلى وجه التناوب ، وهذا التناوب والتداول للسلطة والطاعة لا يكون كما هو معلوم إلا في ظل النظم الديمقراطية) ، ولذلك فقد طالب أرسطو في النظام التربوي في المدينة الفاضلة بنظام تربوي قائم على المساواة بين من سيتولون

---

**(١)- ( المرجع السابق ، ص ٥٢ ) .**
**(٢)- (مطر ، أميرة) :- (١٩٩٩) ، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس ، القاهرة ،دار غريب.، ص ٤٣ ).**
**(٣)- (المرجع السابق ص ٤٣) .**
**(٤)- ( المرجع السابق ، ص ٤٤ ).**
**(١)- (سباين ، جورج) :- (١٩٥٤) ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الأول ، ترجمة:- حسن جلال العروسي ، مصر ، دار المعارف . ، ص ١٤٣.**

الحكم ومن سيكونون الرعايا ، فقال أنه (يجب بالضرورة أن تكون التربية فيها **(يقصد في الدولة المثالية الفاضلة )** واحدة متماثلة لجميع أعضائها ). فما هو مشترك يجب أن يُعلم بالإشتراك . ومن الخطأ العميق أن يظن كل مواطن أنه هو سيد نفسه فإنهم جميعا يدينون للدولة ، ماداموا هم كل عناصرها ومادامت العناية التي توجه الأجزاء يجب أن تأتلف مع العناية الموجهة للمجموع .(١)

ولما كان المواطنون في ظل هذه الدولة المثالية يخضعون لنفس النظام التربوي ويجدر بهم جميعا أن يتشاركوا في الحكم وأن يتناوبوه . فنحن إذن في ظل نظام ديمقراطي يستند على فضيلة كل المواطنين ، وكلما كانت المساواة في الحقوق السياسية تامة كانت الديمقراطية خالصة من كل شائبة ، حسب تعبير أرسطو .(٢)

فحكمة الرئيس وعدالته بين مواطنيه هي ما يجعله مميزا بينهم وليس شيء آخر . فالمجتمع المدني في الأساس هو مجتمع لأناس متساويين أحرار يتمتعون بالفضائل كلها وعلى رأسها فضيلة المواطنة التي تجعلهم أمام القانون سواء وإن تفاوتت فضيلتهم بتفاوت وتمايز أدوارهم في المشاركة السياسية . إذ على الرغم من كل التفاوت في درجة المواطنة في ظل النظم المختلفة في الحكم إلا أن ثمة إجماعا أشار إليه أرسطو ولا يزال يؤكده باستمرار مؤداه **(ألا يمكن أن يكون المرء مواطنا حقيقة إلا بما يمكنه أن يدخل بنصيب في السلطة).**فالمشاركة في السلطة السياسية بأي صورة وعلى قدر الإستطاعة هي معيار المواطنه وهي المقياس الحقيقي لإنتماء الفرد لدولته ولمجتمعه المدني .(٣)

وبالرغم من الإنتقادات التي وجهت إلى النظام الديمقراطي ، يعتبر من أهم النظم العادله لأنه في المقام الأول يسعى لتلبية حقوق المواطنين ، وكذلك إحترام تلك الحقوق ، وبالتالي فهو يعتبر أهم النظم وأكثرها قربا من الشعب ، فكثير من الشعوب المتطورة والمتقدمة لا يمكن أن تتقبل حكما إلزامي عليها يكون من الإستحالة ، ولذلك لإقامة دولة ديمقراطية حقيقية لابد من تلبية حقوق الإنسان في المقام الأول ، ثم توفير نظم حكم سياسية عادله ، وتحقيق المساواة بين الأفراد، وهي أفضل نظم الحكم مع الحفاظ على إعطاء حرية للأفراد في نطاق المسموح بحيث لا نعطيهم الحرية الكاملة حتى لا تتحول إلى فوضى ، وفي تلك الحالة لا نستطيع أن نصل لحلول لتلك الفوضى وما سوف يعود على الدولة من دمار وهلاك ولكن لابد أن نعطي الحرية في نطاق محدد .

وهكذا بدا لنا بوضوح أن أرسطو يرى في حكومة الطبقة الوسطى الحل الأمثل للصراع المتفاقم بين الأغنياء شديدي الثراء وبين الفقراء شديدي الفقر ، كما أنها هي تلك الحكومة التي ستحرص على تطبيق الدستور وتحكم القانون الذي يضمن للجميع **(الحرية ، المساواة وهما قاعدتان أساسيتان للديمقراطية )** ، وعلى ذلك يمكن القول أن أرسطو كان من أشد من تأثروا بالديمقراطية الأثينية وخاصة إذا ما تخلصت من شوائبها التي تؤدي إلى خراب الدولة وتحولها إلى دولة فوضوية. إن الديمقراطية المعتدلة – الدستورية – الحريصة على تطبيق المساواة والحرية بضمان تداول السلطة وقوة الطبقة الوسطى هي النظام الأمثل في رأيه .(٤)

## المبحث الثالث :- وجهة نظر فلسفية إسلامية فى حقوق الإنسان :-

---

**(٢) – ( النشار ، مصطفى ):- (٢٠٠٩) ، الحرية والديمقراطية والمواطنة (قراءة في فلسفة أرسطو السياسية) ، القاهرة ، دار المصرية السعودية .، ص ٥٨.**

**(٣) – (المرجع السابق) .**

**(٤) – ( النشار ، مصطفى) :- (٢٠١٠) ، الديمقراطية والمواطن في أثينا وبلاد اليونان ، أعمال الندوة الفلسفية الثامنة عشر ، الجمعية المصرية الفلسفية ، العدد السادس عشر .، ص ١١٦ .**

**(١)- ( النشار ، مصطفى ):- (٢٠٠٩) ، الحرية والديمقراطية والمواطنة (قراءة في فلسفة أرسطو السياسية) ، القاهرة ، دار المصرية السعودية ص ٦٠ .**

أن الإسلام هو المصدر الرئيسي لحقوق الإنسان عامة ، فالشريعة الإسلامية بمصادرها الأساسية القرآن الكريم والسنة النبوية تشكل الأساس الفكري لمنظومة حقوق الإنسان ، إنطلاقا من حق الإنسان في المساواة وحقه في الحرية وما يتصل بهما من حقوق أخرى تشمل حاجات الإنسان الجوهرية في كرامته وعقيدته وحقوقه المعيشية والإجتماعية والسياسية.(١)

حيث إتسم الفكر السياسي في الإسلام بالربط المحكم بين الأخلاق والسياسة جنبا إلى جنب ، وبين الأخلاق والدين والسياسة أحيانا أخرى ، مما جعل الفكر السياسي في الإسلام أكثر إرتكازا على الفضائل الأخلاقية وأكثر تمسكا بأخلاقيات الدين .

حيث إعتمد الإسلام في نظرته للدولة الإسلامية على عالميتة وصلاحيتة لكل زمان ومكان ولجميع البشر على أنواع أجناسهم وألوانهم وليس على جنسية أو حدود جغرافية معينة.(٢)

والمساواة في الإسلام هي شمول الكرامة الإنسانية لكل البشر بلا إستثناء لتكون سياجا من الحصانة والحماية لكل فرد من أفراد المجتمع ، لا فرق بين غني وفقير ، أو حاكم أو محكوم، فالجميع أمام الله وأمام القانون ، وفي الحقوق العامه سواء ، ومن المعلوم أن حق المساواة في المجتمع الإسلامي مكفول للمسلمين ولغير المسلمين على السواء ، فقد إتفقت المذاهب الإسلامية على أن غير المسلمين لهم حق الملكية الخاصة ، وأن أموالهم معصومه ، وهم في حماية المجتمع المسلم بجميع مؤسساته .(٣)

**حيث يؤسس القرآن الكريم حق الإنسان في المساواة على قاعدتين أساسيتين هما :-**

**١ – وحدة الأصل البشري ، ٢ – شمول الكرامة الإنسانية لكل بني البشر** ، أما وحدة الأصل البشري فإن القرآن الكريم والسنه النبوية قد أكد عليها تأكيدا واضحا لا يقبل التأويل ، وفي ذلك يقول القرآن الكريم **(يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحده)** ، فالناس جميعا ينحدرون من أصل واحد بالتعبير القرآني ، فلا مجال في الإسلام لإمتيازات طبيعية لفئات أو أجناس أو شعوب في مقابل أخرى .(٤)

وحق الحرية من أهم الحقوق التي جعلها الإسلام الأصل لجميع ما سنه للناس من عقائد ونظم وتشريع ، فحرية العقيدة مكفوله لجميع الناس ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكره أحدا قط على الدخول في الإسلام ، كما جاء في القرآن **(لا إكراه في الدين) (البقرة / ٢٥٦)** ، وحرية الإنسان في إختيار دينه هي أساس الإعتقاد ، وفي ذلك قوله تعالى **(فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) (الكهف / ٢٩)** ، وإقرار الحرية الدينية يعني الإعتراف بالتعددية الدينية ، وقد أكد ذلك النبي في أول دستور للمدينة ، حينما أعترف لليهود بأنهم يشكلون مع المسلمين أمه واحده ، وبموجب الحرية الدينية سار المسلمون في معاملتهم وحروبهم مع أهل الأديان الأخرى ، فكانوا يبيحون لأهل البلد الذي يفتحونه أن يبقوا على دينهم ويحترمون عقائدهم وشعائرهم ومعابدهم.(٥)

أما الحرية السياسية فهي من الحريات الهامة التي ضمنها الإسلام للإنسان ، فكل فرد بالغ عاقل له حق ممارسة حقوقه السياسية ، وهذا يعني أن له الحق في الإشتراك في إختيار رئيس الدولة وممثلي الأمة وحق الترشيح لهذه المناصب أيضا ، وقد ترك الإسلام للمسلمين حرية إختيار شكل الحكومة وطريقة

---

(٢)- (حميده ، محمود) :- (٢٠١٨) ، الأصول الفلسفية لحقوق الإنسان (بين الأخلاق والسياسة في الفكر العربي المعاصر) ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، دار الوفاء. ، ص ٨ .

(١)- (فرج ، عصام) :- (٢٠١٠)، السياسة ، دار النهضة العربية . ، ص ١٧ .

(٢)- (عبد الفتاح ، الحسين) :- (٢٠١٨)، التعايش بين الأديان (بين النظرية والتطبيق) ، مجلة الجمعية الفلسفية ، عدد السابع والعشرون، مركز الكتاب للنشر . ، ص ٢٥١ .

(٣)- ( المرجع السابق ، ص ١٠).

(٤)- ( المرجع السابق ، ص ١٣) .

الشورى طبقا للمصلحه العامه ، بشرط إقرار مبدأ العدل والتكمين للشورى أن تطبق تطبيقا سليما ، وجعل الإسلام من الشورى فلسفة الحكم الإسلامي ، ومنهج سياسة الرعية وطريقة السلوك السوي للفرد والأسرة والمجتمع .([1])

وهذه الحقوق ليست مجرد **(حقوق)** من حق الفرد أو الجماعة أن يتنازل عنها أو عن بعضها ...إنما هي **(ضرورات)** – إنسانية – فردية كانت أو إجتماعية – ولا سبيل إلى **(حياة)** الإنسان بدونها ، حياة تستحق معنى **(الحياة)** ... ومن ثم فإن الحفاظ عليها مجرد **(حق)** للإنسان بل **(واجب)** عليه أيضا ، يأثم هو ذاته – فردا أو جماعة – إذا هو فرط فيه ، وذلك فضلا عن الإثم الذي يلحق كل من يحول بين الإنسان وبين تحقيق هذه الضرورات، إنها ضرورات لابد من وجودها ومن تمتع الإنسان بها ، وممارسته لها ،كي يتحقق له المعنى الحقيقي للحياة .([2])

**(الفارابى نموذجا لرؤية فلسفية إسلامية سياسية) :-**

**هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان ( ٨٧٠ – ٩٥٠ )** ، تعادل منزلة الفارابي منزلة أفلاطون عند اليونان إذ قدم أهم محاولة للتوفيق بين الفلسفة وبين ما ينبغي أن تكون عليه الحياة السياسية والدينية لكي تحقق السعادة والحياة الصالحة الكاملة للبشر ، ويتفق الفارابي مع أفلاطون كثيرا إذا ما قارنا بين كتاب القوانين لأفلاطون ، وكتاب آراء أهل المدينة الفاضلة ، فكلاهما يبدأ فلسفته السياسية من قضية أساسية هي تأكيد وجود الله والعناية الإلهية .([3])

تكمن أهمية مكانة الفارابي في تاريخ الفلسفة السياسية في استعادته للتراث الكلاسيكي ، وجعله معقولا داخل السياق الجديد الذي أمدت به الأديان الموحى بها ، كتاباته الشهيرة هي الكتابات السياسية التي تهتم بأنظمة الحكم السياسية ، وبلوغ السعادة عن طريق الحياة السياسية، إنها تصور مشكلة الإنسجام بين الفلسفة والإسلام بمنظور جديد ، أعني منظور العلاقة بين نظام الحكم الأفضل كما فهمه أفلاطون بصفه خاصة .([4])

ويرجع إهتمام الفارابي بإقامة المدينة على تربية الحكام بأن هذه الطبقة هي التي ستتولى بحكمتها إرشاد الطبقات الأخرى وتوجيهها ، وكأنه شاء أن يبين ([5]) لنا إذا تمكنا من إعداد الحكام والحكماء والرؤساء الفضلاء ، فقد ضمنا للمجتمع إصلاحا واستقرارا وسعاده ورضاء.

ويمكن تعريف نظام الحكم الفاضل بأنه نظام الحكم الذي يتضافر فيه الناس معا ، ويتعاونون ، بهدف أن يصبحوا فضلاء ، ويقوم بأنشطة نبيلة ، ويبلغوا السعادة ، وهو يتميز بوجود معرفة كمال الإنسان الأقصى فيه ، والتمييز بين ما هو نبيل ، وما هو خسيس ، والتمييز بين الفضائل والرذائل ، والمجهود الملموس العيني للحكام والمواطنين في أن يتعلموا ، ويعرفوا، هذه الأشياء ، ويطوروا الصور الفاضلة ، أو الحالات الفاضلة للسلوك التي تصدر عنها الأنشطة النبيلة والتي تفيد في تحقيق السعادة .([6])

هنا نتوقف عند نقطة هامة جدا ألا وهي كيف أن يكون الحكم ونظام الحكم هام وله دور فعال ومؤثر في بناء الدولة ، لأننا لو بدأنا بإهتمام تعيين الحكام ، فلابد من هنا أن نبتدأ بالسلطة الحاكمة ، لأن السلطة الحاكمة إذا قامت على أسس سليمة ، وإختيار الحكام على أكمل وجه ، وبالتالي نصل من خلال

---

**(١)– ( المرجع السابق ، ص ١٤).**

**(٢)- (عماره ، محمد) :- (١٩٨٥)، الإسلام وحقوق الإنسان ، عالم المعرفة ، العدد التاسع والثمانون، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ص ١٥ .**

**(٣) - (مطر ، أميرة ) :- (١٩٩٩) ، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس ، القاهرة ،دار غريب.ص ٥٣ .**

**(٤)- ( ليوشتراوس) :- (٢٠٠٥) ، تاريخ الفلسفة السياسية (من ثيوكيديديس حتى إسبينوزا)، الجزء الأول ، ترجمة :- محمود سيد أحمد ، المجلس الأعلى للثقافة .، ص ٣٠٥ .**

**(١)- (القاضي ، أحمد) :- (٢٠١٢) ، صورة الحاكم الفيلسوف (بين أفلاطون وبعض فلاسفة الإسلام) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .، ص ٩٨.**

**(٢)- ( ليوشتراوس) :- (٢٠٠٥) ، تاريخ الفلسفة السياسية (من ثيوكيديديس حتى إسبينوزا)، الجزء الأول ، ترجمة :- محمود سيد أحمد ، المجلس الأعلى للثقافة ، ص ٣٠٩ .**

الحكام وإختيار حكومة صالحة ، نستطيع من خلالها تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد بين المجتمع ، وذلك من خلال إختيار الحكام على أكمل وجه ، وبالتالي يتم تحقيق العدالة الإجتماعية ، وإعطاء كل فرد حقه على أكمل وجه .

لقد وضع كثير من العلماء المسلمين صفات وشروط عديدة لقيادة الأمة منها على سبيل المثال : إلتزام الخليفة أو القائد أو الرئيس بأحكام الكتاب والسنه ، سعة العلم والاطلاع ، سلامة العقل ، سلامة الجسم وقوته ، كذلك توافر الحرية الكاملة للأمه في البيعه ، حيث يقول **(الفارابي)** في وصف رئيس المدينة الفاضلة أن الرئيس من مدينته كالقلب من البدن ، فالقلب هو العضو الرئيسي في الجسم ، والذي لا يرأسه عن البدن عضو آخر ، هو أكمل أعضاء الجسم وأتمها في نفسه وفيما يخصه ، ورئيس المدينة هو أكمل أجزائها فيما يختصه ، ودونه قوم مرؤوسون منه ويرأسهم أخرين .**(١)**

يوضح هنا الفارابي من ذلك مدى أهمية الدور الفعال الهام الذي يقوم به الحاكم في الدوله فتشبيه الحاكم بالقلب يدل على مدى الدور الفعال والهام والأساسي للحاكم في الدولة ، لكي يكون هو صاحب القرار في إمكانية تحقيق العدالة والمساواة والحرية وهي حقوق أساسية لابد من توفيرها لجميع الأفراد في المجتمع ، وبالتالي فلابد من حسن إختيار الحاكم ، لأنه إذا أحسنا إختيار الحاكم ، نساعد في بناء دولة مثالية تساعد على إعطاء الحقوق الأساسية للأفراد.

لقد جارى هنا الفارابي أرسطو في إعتبار القلب مركزا للحياة السيكولوجية ومظاهرها المختلفة ، كما لاحظنا حينما جعل رئاسة جميع قوى النفس في القلب ، وهو أيضا مركزا للحياة العضوية ، فالقلب عنده ينبوع الحرارة والحياة ، حيث تنبعث منه في سائر الأعضاء ، ومنه تسترفد ، وذلك بما ينبت فيها عنه من الروح الحيواني الغريزي في العروق ، ولذا كانت **(كل قوة عضو ، سوى القلب ، تابعة في أفعالها للقوة التي في القلب) .(٢)**

ويذهب الفارابي إلى ضرورة أن يتصف الحاكم باثنتى عشرة خصلة ، منها ما يخص الجسم ، وهي أن يكون تام الأعضاء ، يقوم كل عضو بوظيفته ، ومنها ما يخص العقل ، وهي أن يكون جيد الفهم ، جيد الحفظ ، ذكيا ، حسن العباره ، محبا للتعليم ، ومنها ما يخص الأخلاق ، وهي أن يكون غير شره ، محبا للصدق ، كبير النفس ، غير متمسك باعراض الدنيا ، محبا للعدل، قوي العزيمة .**(٣)** وجعل الفارابي الحكمة هي الصفة الرئيسية التي يجب أن تتوافر في رئيس المدينة الفاضلة ، والرئاسة التي لا تكون الحكمة جزءا منها تعرض المدينة للهلاك ، ويتجلى ذلك في قيام مدن فاسقة فاسدة شريرة في الرأي والقول والعمل يسميها الفارابي مضادات المدينة الفاضلة.

هنا الفارابي قد جدد هذه النظريات من خلال إثبات المرونة السياسية وكذلك القدرة على فهم الواقع ، وبالفعل لإختيار الحاكم لابد من الإحاطة بأنه لابد من إختياره وفقا لجميع الجوانب المختلفة التي تحقق في النهاية شخصية كاملة متميزة قادرة على قيادة حكم يتميز بالعدل والحرية والمساواة وتنفيذ القانون على أكمل وجه .

ولذلك خصص الفارابي نظرية الحاكم النبي التي تعد من أهم نظريات الفارابي ، لكي يثبت الفارابي كيفية تحقيق مرونة سياسية ، وكذلك القدرة على الجمع بين الجانب السياسي والجانب الإسلامي ،

**(٣)- ( راشد ، موزه ) :- (٢٠٠٠) ، البعد الأخلاقي للفكر السياسي الإسلامي عند الفارابي والماوردي وابن تميمه ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، قسم الفلسفة ، الإسكندرية ، ص ٢٠٦ .**

**(١)- (عاتي ، إبراهيم) :- (١٩٩٣) ، الإنسان في الفلسفة الإسلامية (نموذج الفارابي) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ١٢٢ .**

**(٢)- ( ، الفارابي ، أبو نصر) :- (٢٠٠٠) ، آراء أهل المدينة الفاضلة ،تقديم / ألبير نصري نادر ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار المشرق. ص ٢٨ .**

حيث يتم إقامة دولة سياسية إسلامية تتميز بالقدر الكافي من إقامة الحرية والمساواة ، وهي أقل حقوق الإنسان التي من المفترض أن يكون عليها الفرد بصفة أساسية .

ولذلك فالبحث في المدينة الفاضلة عند الفارابي ينطلق من فكرة أن أول ما نفكر فيه هو طبيعة من يديرون أمور المدينة ، لأن السياسة هي في الأصل علم التدبير ، فإذا كان من يدبر أمرها فاضلا فهي كذلك :- **( والناس الذي يدبرون برئاسة هذا الرئيس هم الناس الفاضلون والأخيار والسعداء ، فإن كانوا أمه فتلك هي الأمه الفاضلة ، وإن كانوا أناسا مجتمعين في مسكن واحد كان ذلك المسكن الذي يجمع جميع من تحت هذه الرئاسة هو المدينة الفاضلة)** (١)

لذلك فالفاربي هنا قد ركز في نظرياتة السياسية التي تناولها على الرئيس أكثر من تركيزه على المواطنون أنفسهم ، لأن الإهتمام بالحاكم هو ركيزة أساسية في إقامة دولة فاضلة عادلة تتيح لكل مواطن إتخاذ حقوقه كامله ، في ضوء إتباع قانون عام يلتزم به جميع الأفراد ، حتى نستطيع أن نصل إلى إقامة دولة فاضلة ينتشر بها السلام والتسامح والحرية والتعاون ، لذلك من الضروري الإهتمام بمن يتولى الحكم أولا .

ورأى الفارابي أنه لا يصلح لرئاسة المدينة الفاضلة أي إنسان ، لأن الصلاحية لهذه **الرئاسة لا تتحقق إلا إذا توافر شرطان :- أحدهما** كما الإستعداد لها بحسب الفطرة والطبع ، **والآخر** كمال التهيئة لها بما يكتسب من ملكات إرادية ، فلا يصلح إذن لرئاسة المدينة إلا من كان معدا لهذه الرئاسة بفطرته وطبعه ومهيئا لها بما إكتسبه من صفات .(٢)

وبالتالي فرئيس المدينة أو الملك ، أو الحاكم عموما **(أب)** و**(مربي)** و**(مؤدب)** ومعلم للناس ، أو هو مروض ، تماما كالسائس الذي يقوم بترويض الخيول ، ولا يجد المعلم الثاني حرجا ولا غضاضه في أن ينظر إلى مجموع الناس على أنهم **(قُصر)** أو كالصبيان والأطفال الذين يحتاجون إلى تربية وتأديب أو هم أقرب إلى **(تأديب أرباب المنازل لأهل المنازل.....)** فإن إستسلموا طواعيه كان بها ، وإلا أرغمهم الحاكم على السلوك القويم ، وهكذا يكون من أوجب واجبات الملك أو الحاكم أو الخليفة تأديب الناس ، بل تأديب الأمم والمدن .... وهو يحتاج من الوسائل التي يؤدب بها الناس كرها إلى أعظمها قوة وهي قوة الجيوش ، وإستعمال الآت الحرب.(٣)

ومن هنا نستطيع أن نستنتج أن الفارابي في منهجه لم يكن مقلدا أو مقتبسا من نظريات أخرى ولكن كان مبتكرا نظاما جديدا للدولة ، وإشترط من خلالها شروط أساسية في الحاكم الرئيس ، بحيث تجمع تلك الشروط بين المحور الفلسفي والمحور الديني ، حتى نستطيع أن نصل إلى مستوى دولة تتميز بالقيم الأخلاقية .

ومن هنا نستطيع أن نصل لنتيجة هامة لابد أن يكون هدف الدولة ، أن تسعى الأخيرة إلى تحقيق مصلحة الأفراد في المجتمع ، وليس تحقيق المصلحة الشخصية للحاكم ، ويقوم ذلك بناءا على أسس أخلاقية ، نستطيع من خلالها أن نضع قوانين تتميز بالمساواة والعدالة والحرية ، ومن هنا نستطيع أن نحقق طبقا للقانون توزيع عادل لكل الأفراد ، وكذلك عدم التمييز بين الأفراد، ولكن توفير لكل فرد حقوقه الأساسية ، التي لا غنى عنها .

**ولذلك فيكون الغاية من وجود الدولة يتم من خلال المقاصد التالية :-**

---

**(١)- (عرفه ، عبد القادر) :- (٢٠٠٦) ، المدينة والسياسة (دراسة في الضروري) في السياسة لابن رشد ، إتحاد الجمعيات الفلسفية المصرية ، العدد الحادي عشر ، ص ١٢٩ .**

**(٢)- (عبد الواحد ، علي) :- بدون تاريخ ، المدينة الفاضلة (الفارابي) ، نهضة مصر، ص ٥٦.**

**(٣)- (عبد الفتاح ، إمام) :- (٢٠١٠)، الأخلاق والسياسة (دراسة في فلسفة الحكم) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ٢٠٧ .**

١ – تحقيق مدينة الإنسان بالإجتماع مع بني جنسه ونوعه ، لحفظ النسل والتعاون على ضرورات العيش ، لأنه ثبت أن الإنسان بمفرده عاجز عن ذلك .

٢ – تحقيق مبدأ الإكتفاء الذي يحقق بدورة السعادة الدنيوية .([1])

٣ – أن يكون الإجتماع مبني بناء عضويا.

٤ – الإرتقاء بالإنسان إلى مصاف الصفوة بالتدرب على الفضائل الخلقية والعقلية.

٥ – البحث عن الإنسان الكامل الذي بوجوده تتحقق رسالة الاستخلاف .

٦ – البحث عن السعادة الحقيقية التي لا تنال إلا ضمن أكنف المدينة الفاضلة .

٧ – وآخر غايه هي وصول أهل المدينة الفاضلة للإتحاد مع الذات الإلهية ، والفوز بجزيرة السعادة الأبدية ( **الجنة = الفردوس المفقود**) .([2])

هنا نرى كيف كانت مدينة الفارابي تتسم بالتوسع حتى تصل إلى دولة ومجتمع كبير نصل من خلاله إلى أقصى درجات السعادة ، ويتم ذلك من خلال إختيار الحاكم الفاضل القادر على تحقيق مساواة ، نصل من خلالها إلى التوصل لمجتمع آمن يتسم بالحب والمودة بين أفراد المجتمع .

ويستأنف الفارابي حديثه عن الدولة بضرورة أن يتولى الحاكم القيام بإشاعة التعليم والتأديب في مجتمعه ، ويوضح الفارابي مفهوم التعليم والتأديب بقوله (والتعليم هو إيجاد الفضائل النظرية في الأمم والمدن ، والتأديب هو أن تعود الأمم والمدنيون الأفعال الكائنه عن الملكات العملية ، وبأن تنهض عزائمهم نحو فعلها ، وأن تصير تلك وأفعالها مسئولية على نفوسهم ، ويجعلوا كالعاشقين لها ، وأنها من العزائم نحو فعل شيء ، ربما كان بقول وربما كان بفعل).([3])

فالتعليم عند الفارابي يقوم على الإقناع بالقول ، ومن خلاله توجد الفضائل النظرية ، أما التأديب فيتحقق من خلال إنهاض العزائم نحو فعل شيء معين ، ويكون بالقول والعمل ، أي أنها عملية متكاملة ، فبالتعليم يتم إكتساب المباديء والقيم ، وبالتأديب يتم ممارسة هذه المباديء والقيم.([4])

ولذلك لابد من الإهتمام بالسلطة الحاكمة في المقام الأول ، لأن الحاكم هو من الشروط الأساسية التي نبني من خلالها الدولة ، فإذا أحسنا الإختيار فسوف نصل بالدولة إلى الرخاء والطمأنينة والعدل ، أما إذا أسئنا الإختيار فإننا بذلك نصل بنظام إستبدادي في الدولة ، قائم على الطغيان والظلم وإنتشار الفوضى والجرائم ، وكذلك إنتشار العنف بين أفراد المجتمع ، وبالتالي كان لابد من الجمع بين الفلسفة السياسية والفلسفة الإسلامية ، حتى يتثنى لنا التوصل لنظام عادل، قائم على قيم أخلاقية ، نقوم بالجمع بينها وبين الفلسفة ، حتى نستطيع التوصل لدولة عادله لا يوجد فيها تمييز بين الأفراد ، ومن هنا نتوصل لدوله فاضلة مثالية ، تُبنى على أسس وقيم أخلاقية .

**لقد سار الفارابي ، سائرا على درب أفلاطون** للمبدأ الأول للديمقراطية (أي ، للديمقراطية الخالصة ، أو للديمقراطية الخالصة ، أو للديمقراطية المتطرفة ، كما يسميها أرسطو) ، وهذا المبدأ هو الحرية ، ومن ثم فهو يسمي نظام الحكم الديمقراطي بنظام الحكم **(الحر).** وتعني الحرية قدرة كل شخص على أن يسير وراء أي شيء يريده ، ويجب أن يُترك وحده لأنه يفعل أي شيء يختاره في تعقب رغباته . والمبدأ الثاني هو المساواة ، والتي تعني أنه لا أحد يفوق الآخر في أي شيء على الإطلاق ، ويحدد هذان

---

**(١)- (عرفه ، عبد القادر) :- (٢٠٠٦) ، المدينة والسياسة (دراسة في الضروري) في السياسة لابن رشد ، إتحاد الجمعيات الفلسفية المصرية ، العدد الحادي عشر .، ص ١٣٢.**

**(٢)- ( المرجع السابق ) ص ١٣٣ .**

**(١)- (القاضي ، أحمد) :- (٢٠١٢) ، صورة الحاكم الفيلسوف (بين أفلاطون وبعض فلاسفة الإسلام) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . ، ص ٩٧ .**

**(٢)– (المرجع السابق) .**

المبدآن أساس السلطة ، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وموقف المواطنين من بعضهم البعض ، ولا تُبرز السلطة إلا على أساس حفظ الحرية والمساواة وتطويرهما .وأيا إنجازات الحاكم ، فإنه لا يحكم إلا عن طريق إرادة المواطنين ، أي أنه لابد أن يتبع رغباتهم ، ويقوم بإرضاء ثرواتهم . إن المواطنين لا يمجدون إلا أولئك الذين يقودونهم إلى الحرية ، وإلى تحقيق ما يجعل التمتع برغباتهم ممكنا ، وأولئك الذين يحافظون على الحرية .(١)

ولذلك نستطيع أن نستنتج مدى العلاقة الوثيقة بين أسلوب الحكم الذي يتبعه الحاكم، وبين رد فعل المواطنين لذلك ، وبالتالي يذهب الفارابي إلى ضرورة إتباع نظام حكم ديمقراطي، نصل من خلاله إلى تحقيق رغبات المواطنين، وإقامة علاقة قائمة على المحبه والتقدير والسلام الدائم.

ومن هنا نرى كيف كان دور العديد من الفلاسفة في سبيل التوصل لدولة عادلة ، مستقرة، تتميز بحكم ديمقراطي ، يسمح بحرية الرأي ، والمشاركة الفعالة في المجتمع ، والقيام بدور سياسي وتفاعلي في المجتمع ، وتولي حاكم يتميز بالنزاهه والعدالة ، ويعمل على تحقيق المصلحة العامة لجميع أفراد المجتمع ، على حد سواء .

**الخاتمه :-**

١ – **ضرورة الوعي** الأخلاقي والثقافي والسياسي ، فهم كيان واحد ، لابد من الجمع بينهم.

٢ – **الإهتمام بالقيم الأخلاقية** ، لأنها جزء لا يتجزأ من بناء الدولة العادلة ، وذلك لن يتم إلا من خلال إدخال العديد من الموضوعات الدراسية في المناهج التي نقوم بتدريسها للأطفال ومن خلالها يتم تناول العديد من الموضوعات التي تحث على **( العدالة ، الحرية ، الحق ، السلام).**

٣ – **زيادة الوعي السياسي** للأفراد ، وذلك من خلال إقامة ندوات ولقاءات ، من خلالها يتم توعية الأفراد بأهمية دورهم السياسي الفعال في المجتمع .

٤ – **ضرورة بناء الدولة** على أسس عادلة ، يتم من خلالها العمل بقانون يتم من خلاله البعد عن التطرف والعنف .

٥ – **ضرورة بث** قيمة التسامح بين الفرد والآخر ، وكيف تكون تلك القيمة بمثابة الإنتقال إلى دولة تتميز بالتفاهم والحوار المتبادل .

٦ – **يجب القضاء على معسكرات الإعتقال** وسجون التعذيب لأنها تحمل كل أساليب التعذيب ، التي تعامل البشر كحشرات يجب إبادتها ، وهذا يعتبر ضد حقوق الإنسان.

٧ – **منع منعا باتا** أساليب التعذيب التي تتم داخل السجون ، لإحترام آدمية الإنسان ، لأن الفرد في المقام الأول والأخير إنسان وفرد لابد أن نحمل له كل معاني الإحترام والتقدير .

٨ – **الإتجاه نحو نظام سياسي** عادل ، من خلاله يعي الفرد ما له وما عليه .

٩ – **عدم الإقلال من الإهتمام** بنظام الحكم ، لأنه الأساس الذي من خلاله يتم تحديد مصير الدوله.

١٠ – **لابد من أن يتم إختيار** حكام البلاد حتى يتثنني لنا تحقيق العدالة ، والحرية ، والحد من ظاهرة العنف ، وذلك يتم من خلال إعطاء أفراد المجتمع الحرية في إختيار حاكم البلاد .

١١ – **لابد من مراقبة مستمرة للسجون** حيث يتم فيها تعذيب للمسجونين ، وهذا يعتبر إهانه للفرد، وحط من كرامته وشأنه ، وبالتالي إذا ثبت ذلك ، فيتم تنزيل العقاب للمسئول القائم على العمل في السجن .

١٢ – **ضرورة عدم إعتقال أي شخص** في معسكرات الإعتقال ، لأنها تعتبر سلب لحقوق الإنسان، ويتعامل فيها الفرد على أنه حشرة يجب إبادتها ، وبالتالي لابد من القضاء عليها تماما.

---

**(١)- ( ، ليوشتراوس) :- (٢٠٠٥) ، تاريخ الفلسفة السياسية (من ثيوكيديديس حتى إسبينوزا)، الجزء الأول ، ترجمة :- محمود سيد أحمد ، المجلس الأعلى للثقافة ص ٣٢٩ .**

**المصادر والمراجع**

١ – السوداني ، أنسام :- (٢٠١٧)، فلسفة حقوق الإنسان (هوبز ، لوك ، مونتيسكو ، روسو)، الطبعة الثانية ، بيروت ، الرافدين .
٢ – العدوي ، عبد الفتاح :- (٢٠١١) ، الديمقراطية وفكرة الدولة ، الطبعة الثانية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٣ – الفارابي ، أبو نصر :- (٢٠٠٠) ، آراء أهل المدينة الفاضلة ،تقديم / ألبير نصري نادر ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار المشرق.
٤ – القاضي ، أحمد :- (٢٠١٢) ، صورة الحاكم الفيلسوف (بين أفلاطون وبعض فلاسفة الإسلام) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٥– النشار ، مصطفى :- (٢٠٠٣) ، تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون، القاهرة ، دار قباء .
٦- النشار ، مصطفى :- (٢٠٠٩) ، الحرية والديمقراطية والمواطنة (قراءة في فلسفة أرسطو السياسية) ، القاهرة ، دار المصرية السعودية .
٧ – النشار ، مصطفى :- (٢٠١٠) ، الديمقراطية والمواطن في أثينا وبلاد اليونان ، أعمال الندوة الفلسفية الثامنة عشر ، الجمعية المصرية الفلسفية ، العدد السادس عشر .
٨ – برتراندراسل :- (٢٠١٢) ، تاريخ الفلسفة الغربية ، (الكتاب الأول) ، ترجمة:- زكي نجيب محمود ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٩ – حميده ، محمود :- (٢٠١٨) ، الأصول الفلسفية لحقوق الإنسان (بين الأخلاق والسياسة في الفكر العربي المعاصر) ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، دار الوفاء.
١٠ – داود ، نبيلة :- بدون تاريخ ، الموسوعة السياسية المعاصرة ، القاهرة، مكتبة غريب.
١١- ديورانت ، ول :- (٢٠٠٤) ، قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي، الطبعة الأولى، ترجمة :- فتح الله المشعشع ، بيروت ، مكتبة المعارف .
١٢ – راشد ، موزه :- (٢٠٠٠) ، البعد الأخلاقي للفكر السياسي الإسلامي عند الفارابي والماوردي وابن تميمه ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، قسم الفلسفة ، الإسكندرية .
www.noor.book.com
١٣ – راغب ، نبيل :- (٢٠٠٤) ، هيبة الدولة ، القاهرة ، دار غريب .
١٤ – سباين ، جورج :- (١٩٥٤) ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الأول ، ترجمة:- حسن جلال العروسي ، مصر ، دار المعارف .
١٥ – طاليس ، أرسطو :- (٢٠٠٨) ، السياسة ، نقله إلى العربية :- أحمد لطفي السيد ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
١٦ – طاليس ، أرسطو :- بدون تاريخ ، السياسية عند أرسطو ، ترجمة:- جورج كتوره ، بدون دار نشر .
١٧ – عاتي ، إبراهيم :- (١٩٩٣) ، الإنسان في الفلسفة الإسلامية (نموذج الفارابي) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
١٨ – عبد الفتاح ، إمام :- (١٩٩٧) ، الطاغية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، مصر ، مكتبة مدبولي.
١٩ – عبد الفتاح ، إمام:- (٢٠٠٠)، مسيرة الديمقراطية، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الحكمه.

٢٠ – عبد الفتاح ، إمام:- (٢٠١٠)، الأخلاق والسياسة (دراسة في فلسفة الحكم) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٢١ - عبد الفتاح ، الحسين :- (٢٠١٨)، التعايش بين الأديان (بين النظرية والتطبيق) ، مجلة الجمعية الفلسفية ، عدد السابع والعشرون، مركز الكتاب للنشر .
٢٢- عبد الواحد ، علي :- بدون تاريخ ، المدينة الفاضلة (الفارابي) ، نهضة مصر.
٢٣ – عرفه ، عبد القادر:- (٢٠٠٦) ، المدينة والسياسة (دراسة في الضروري) في السياسة لابن رشد ، إتحاد الجمعيات الفلسفية المصرية ، العدد الحادي عشر .
٢٤ – عماره ، محمد :- (١٩٨٥)، الإسلام وحقوق الإنسان ، عالم المعرفة ، العدد التاسع والثمانون، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .
٢٥ – فرج ، عصام:- (٢٠١٠)، السياسة ، دار النهضة العربية .
٢٦ – ليوشتراوس:- (٢٠٠٥) ، تاريخ الفلسفة السياسية (من ثيوكيديديس حتى إسبينوزا)، الجزء الأول ، ترجمة :- محمود سيد أحمد ، المجلس الأعلى للثقافة .
٢٧ – ماكيفر ، روبرت :- (١٩٨٤) ، تكوين الدولة ، ترجمة :- د/ حسن صعب ، بيروت ، دار العلم للملايين .
٢٨ – م ديلو ، ستيفن :- (٢٠٠٨) ، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ، ترجمة:- د/ فريال حسن خليفه ، الطبعه الأولى ، مكتبة مدبولي .
٢٩ – مطر ، أميرة :- (١٩٩٩) ، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس ، القاهرة ،دار غريب.
٣٠– موسى ، أمير :- (١٩٩٤)، حقوق الإنسان (مدخل إلى وعي حقوقي) ، سلسلة الثقافة القومية ، الطبعة الأولى ، بيروت .
٣١ – مهنا ، محمد :- بدون تاريخ، علم السياسة، دار غريب .

**مراجع باللغة الأنجليزية:-**

**32 – Aristotle :- (2019) , Politics , translated by : Benjamin Jowett, Global Grey .**

**شبكة الأنترنت :-**

**Globalgrey. Books.com**

# Human rights (philosophical – moral – and political visions

**Dr.fatma bakr said**
Teacher of political philosophy
faculty of education , Ain shams universiry

**Abstract:**

A Free person is the one who gets his rights to the fullest, whether they are natural political rights whatever they are and that person does not fall into the shackles and restrictions and is not a prisoner from prison and is not a slave to anyone in order to obtain his rights and the simplest right to life is a property right and it is rights and is not granted by anyone as a result , because all people are free and equal , and that will only happen through a society that recognize each individual for its value and dignity , achieving freedom and equality in the way justice is achieved , and that is achieved through political laws based on achieving social values , that is, it is due to an ethical value , so the basis for a good political system is how to administer governance according to a political moral system so that everyone guarantees justice and equality and thus can obtain his rights , in order for this to happen , there must be a ruler who is devoid of selfishness, so he does not seek his own interest , but he targets the good of the citizens , and with the assurance , that a person needs to live and to practice all means of livelihood , therefore , it cannot be infringed upon or cause a change in human rights, and no one has the right to extract it, as it is part of the individuals entity.

**Keywords:-** Right, Democarcy, Citizen, Freedom, Citizenship, Domineering.